العدد (2192) السنة الثامنة - السبت (16) تموز 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الكردستاني يقترح حلاً وسطاً: تصويت داخلي على الرئيس

المالكي: مجلس السياسات غير دستوري ويمكن الاستغناء عنه التحالف الوطني ملتزم باتفاق أربيل لكنه لن يصوت على المجلس

احدى جلسات البرلمان

نوري المالكي

اياد علاوي

متابعة/ المدى

اعتبر رئيس الوزراء نوري المالكي، أمس الاول الخميس، أن مجلس السياسات العليا غير دستوري ويمكن الاستغناء عنه، مؤكدا أن التحالف الوطني بشكل عام لن يصوت عليه، فيما اشار في الوقت نفسه الى الالتزام بالاتفاقات بين الكتل السياسية بما في ذلك المتعلقة منها بتشكيل المجلس.

وقال المالكي خلال تصريح اعلامي :إن التحالف الوطني لن يصوت على مجلس السياسات العليا، لأنه في حال التصويت عليه فسوف يكون رئيسه رئيسا للرئاسات، معتبرا أن المجلس غير دستوري ويمكن الاستغناء عنه.

وأضاف المالكي إننا لن نستغني عن مجلس السياسات العليا طالما اتفقنا على تشكيله، وسوف لن نسعى الى تعطيله، الا أن هناك من أضاف لصلاحياته صلاحيات اخرى.

وتدور خلافات بين القائمة العراقية والتحالف الوطني حول بعض بنود اتفاقية أربيل ومنها مسودة قانون مجلس السياسات الإستراتيجية العليا، ومن أهم هذه الخلافات آلية اختيار رئيس المجلس، إذ تطالب القائمة العراقية أن تكون آلية الاختيار في مجلس النواب الأمر الذي يرفضه التحالف الوطني ويطالب أن يكون في داخل الهيئة التي تشكل داخل المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية والصفة التي يتمتع فيها الشخص الذي يترأس المجلس وصلاحياته وهل تكون صفته أمينا عاما أو رئيس.

وطرح رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني، في أيلول ٢٠١٠، مبادرة تتعلق بحل الأزمة السياسية في العراق تتضمن تشكيل لجنة تضم بين ثمانية واثني عشر من ممثلي الكتل السياسية لبدء محادثات لتشكيل الحكومة الجديدة والعمل على حل الخلافات العالقة، وعقد اجتماعات موسعة للقادة لحسم موضوع الرئاسات الثلاث.

وتصاعدت الأزمة السياسية التي يشهدها العراق منذ أكثر من عام وشهرين بين ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، والقائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي، على خلفية التظاهرات التي شهدتها ساحة التحرير في بغداد، في ١٠ من حزيران الماضي، والتظاهرات المضادة التي يعتقد أن الحكومة رعتها والتي طالبت بإعدام مرتكبي جريمة عرس الدجيل ومحاسبة السياسيين الذين يقفون وراءهم، والتي اعتبرت العراقية أنها حملت إساءة لها ولزعيمها كما تحرض على الطائفية وتعيد العراق إلى أجواء عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، فيما أكدت أن عودة الجريمة المنظمة خلال مهلة المئة يوم مؤشر على انهيار الملف الأمني.

لكن عضو في ائتلاف الكتل الكردستانية كشف امس عن طرح ائتلافه حلا وسطا بين رؤية القائمة العراقية والتحالف الوطني بشأن التصويت على رئيس المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية، مبينا أن الفكرة تتضمن التصويت عليه داخل المجلس نفسه ومن ثم طرحه للتصويت في مرحلة ثانية داخل مجلس النواب.

وتتهم القائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي دولة القانون بالتنصل عن تطبيق بنود اتفاق أربيل الذي مهد لتشكيل حكومة الشراكة الوطنية، ولاسيما المتعلق منها بتشكيل مجلس السياسات، فيما يصف أعضاء في ائتلاف المالكي المجلس بأنه "ترضية" لعلاوي، ولا يملك الغطاء القانوني أو الدستوري لتشكيله.

وشكلت لجنة للنظر في موضوع تشكيل المجلس المرتقب مؤلفة من روز نوري شاويش عن ائتلاف الكتل الكردستانية وحسن السنيد عن التحالف الوطني وسلمان الجميلي عن القائمة العراقية.

وقال النائب المستقل عن ائتلاف الكتل الكردستانية محمود عثمان لوكالة كردستان للانباء، إن "اللجنة استأنفت اجتماعاتها وبحثت ملف المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية".

وأوضح عثمان أن "ممثل الكرد شاويس قدم فكرة تمثل حلا وسطا بين رؤية العراقية والتحالف الوطني بشأن آلية التصويت على رئيس مجلس السياسيات، تتضمن التصويت عليه داخل المجلس نفسه ومن ثم طرحه للتصويت في مرحلة ثانية داخل مجلس النواب".

وتطالب القائمة العراقية أن تكون آلية اختيار رئيس مجلس السياسات في مجلس النواب، بينما يطالب التحالف الوطني أن تكون في إطار هيئة تشكل داخل المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية، وكذلك هناك خلافات أخرى تتعلق بتسمية رئيس المجلس أميناً عاماً أم رئيساً، والصلاحيات المنوطة به.

وأضاف عثمان أن "الفكرة لم تطرح بعد في سياق مقترح رسمي"، مشيرا إلى أن "المباحثات في هذا المجال لاتزال قائمة".

وتضمن اتفاق تشكيل الحكومة ضمن مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، منح منصب رئاسة الوزراء للتحالف الوطني وتشكيل مجلس جديد أطلق عليه "مجلس السياسات الإستراتيجية" تناط رئاسته بالقائمة العراقية وتحديدا إياد علاوي الذي قرر في وقت سابق تخليه عن المنصب.

السياسات الخارجية والداخلية، الشؤون الاقتصادية والنقدية، الشؤون الأمنية والعسكرية، شؤون الطاقة. النفط. الغاز. الكهرباء. الماء.. وغيرها، وشؤون البيئة والأمن الغذائي.

وكانت الكتلة العراقية ودولة القانون قد عاودتا مباحثاتهما الاسبوع الماضي في إطار تطبيق بنود اتفاقية اربيل للخروج من أزمة الخلافات السياسية التي عرقلت إلى الآن تسمية الوزراء الأمنيين.

نتائج لجنة ميناء مبارك الكويتي على جدول الاعمال

زيباري في البرلمان لمناقشة القصف التركي والإيراني

متابعة/ المدى

أعلن ائتلاف دولة القانون أن مجلس النواب سيستضيف خلال الاسبوع المقبل وزير الخارجية هوشيار زيباري لمناقشة موضوع القصف التركي والإيراني للأراضي العراقية وآخر نتائج اللجنة الفنية المشتركة بشان ميناء مبارك، فيما أكد أن مغادرة السفير الكويتي للأراضي العراقية شأن كويتي لاعلاقة للبرلمان العراقي به.

وقال النائب عن دولة القانون حسين الأسدي إن "مجلس النواب العراقي سيستضيف وزير الخارجية هوشيار زيباري خلال جلسات الاسبوع المقبل، لمناقشة موضوع القصف الإيراني والتركي للحدود العراقية والتجاوزات الحدودية على العراق"، مؤكدا على ضرورة أن "يطلع مجلس النواب على آخر تلك التطورات".

وتشهد المناطق الحدودية مع إيران في محافظة أربيل عمليات قصف مدفعي تنفذها القوات الإيرانية على مواقع داخل الأراضي العراقية، بذريعة استهداف عناصر من معارضتها، وطالب التحالف الوطني، بعدم السكوت عن القصف الإيراني، ودعا الحكومة العراقية إلى عدم السكوت وحل الأزمة بين الجانبين، فيما طالب النائب عن القائمة العراقية احمد العلواني بطرد السفير الإيراني من العراق واستدعاء السفير العراقي في طهران احتجاجاً على ذلك القصف.

وأضاف الأسدي أن "البرلمان سيناقش مع زيباري أيضا نتائج اللجنة الفنية المشتركة التي شكلت من قبل الحكومة بشان إنشاء ميناء مبارك والتي من المؤمل أن تقدم تقريرها الأسبوع المقبل، إضافة إلى الانباء التي تحدثت عن عزم الكويت إنشاء مفاعل نووي قرب الحدود العراقية". وتابع الاسدي أن "مجلس النواب سيناقش مسالة علاقة العراق بجيرانه وطبيعة هذه العلاقة"، مؤكدا أن "قضية مغادرة السفير الكويتي علي المؤمن الأراضي العراقية شان كويتي ولا علاقة لمجلس النواب به".

وكانت النائبة عن القائمة العراقية البيضاء عالية نصيف أعلنت، نهاية الشهر الماضي، أن الحكومة الكويتية تعاقدت مع شركة فرنسية لإنشاء مفاعل نووي في جزيرة وربة القريبة من ميناء أم قصر في محافظة البصرة، داعية الحكومة ومجلس النواب العراقيين إلى التحرك لمنع الجانب الكويتي من المضي قدما بالمشروع.

وتعرضت السفارة الكويتية في العراق، الأربعاء الماضي، إلى استهداف بصاروخ نوع كاتيوشا ضمن ثلاثة صواريخ سقطت على المنطقة الخضراء المحصنة وسط العاصمة بغداد، فيما أشارت تقارير صحافية إلى أن السفير الكويتي وطاقم السفارة غادروا بغداد من الملجأ الذي تحصنوا فيه إلى المطار مباشرة متوجهين إلى بلادهم.

وأكدت وزارة الخارجية الكويتية، أمس الجمعة، أن مشروع ميناء مبارك سينفذ على أرض كويتية ولاعلاقة لأحد به، فيما أشارت إلى أن ذلك المشروع الاقتصادي والحيوي سيخدم جميع دول المنطقة ومنها العراق.

وكان وزير النقل العراقي هادي العامري قال، في الـ٢٥ من أيار الماضي، إن قرار الكويت بناء ميناء مبارك الكبير قرب السواحل العراقية يعتبر مخالفا للقرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن المرقم ٨٣٣، وأوضح أن الممر المائي العراقي سيكون ضمن الميناء الكويتي، مبينا أن بناء الميناء يصل إلى الحدود المائية التي رسمها القرار ٨٣٣ وفي الأمر ظلم كبير على العراق.

واعتبر نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده، في السادس من تموز الحالي، مع وزير النقل هادي العامري، أن إنشاء ميناء مبارك الكويتي في موقعه الحالي "حرشة" بالعراق وخط أحمر لا يمكن للعراق السكوت عليه، فيما طالب العامري الحكومة الكويتية بإيجاد موقع بديل لإنشاء ميناء المبارك، مجددا تأكيده أن المشروع في حال تم إنشاؤه في موقعه المقرر سيضر بعلاقات البلدين.

وأكدت السفارة الكويتية في بغداد في رسالة وجهتها إلى وزارة الدولة للشؤون الخارجية العراقية، في الـ٢٦ أيار الماضي، أن بناء ميناء مبارك سيتم ضمن المياه الضحلة وداخل المياه الإقليمية الكويتية، وأشارت إلى أنه سيتم حفر قناة تؤهل المرور السلس بدون إعاقة باتجاه أم قصر، فيما اعتبرت أن إجراءاتها التي ستتخذها لبناء الميناء وفقا للقرار الأممي رقم ٨٣٣.

ووضعت وزارة النقل العراقية في نيسان من العام الماضي، حجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير الذي تشير تصاميمه الأساسية باحتوائه على رصيف للحاويات بطول ٣٩٠٠٠ متر، ورصيف آخر بطول ٢٠٠٠ متر، فضلاً عن ساحة للحاويات تبلغ مساحتها أكثر من مليون م٢، وساحة أخرى متعددة الأغراض بمساحة ٦٠٠ ألف م٢، حيث تبلغ الطاقة الاستيعابية للميناء ٩٩ مليون طن سنوياً، فيما تبلغ الكلفة الإجمالية لإنشائه أربعة مليارات و٤٠٠ مليون يورو، ومن المؤمل أن يتصل الميناء بخط للسكة الحديدية يربط الخليج العربي عبر الموانئ العراقية بشمال أوربا من خلال تركيا، وهو المشروع الذي يعرف باسم "القناة الجافة".

وشرعت الكويت بإنشاء ميناء مبارك الكبير، في السادس من نيسان الماضي، بعد سنة تماماً من إعلان وضع وزارة النقل العراقية حجر الأساس لمشروع انشاء ميناء الفاو الكبير العراق، ويلفت نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الكويتي أحمد الفهد أن المشروع الذي تعاقدت على إنشائه شركة هيونداي الكورية، "ينطوي على أهداف كبيرة، ويحقق آمال وتطلعات الشعب الكويتي، الذي طالما تمنى بناء ميناء بهذا الموقع الاستراتيجي والفعال، والذي سيجعل الكويت مركزا ماليا وتجارياً على المستويين الإقليمي والعالمي"، فيما يرى مسؤولون وخبراء عراقيون ان الميناء الكويتي سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية الى ميناءي أم قصر وخور الزبير، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة.

ورفعت رئاسة مجلس النواب العراقي، الثلاثاء الماضي، جلسة البرلمان العاشرة من السنة التشريعية الثانية إلى يوم غد السبت.

التصويت الالكتروني يهدد هيمنة قادة الكتل على نوابهم

متابعة/ المدى

دعا كثير من النواب البرلمان لبدء استخدام التصويت الالكتروني قائلين ان الطريقة البدائية التي تجري بها عملية التصويت من خلال رفع الايدي تعكس ممارسة بدائية بات يرفضها الكثير من البرلمانيين ويصفونها بانها تحولت الى وسيلة تقوض وتصادر ارادة النائب في التعبير الحر لصالح قادة الكتل.

وقال نواب ان تفعيل نظام التصويت الالكتروني داخل قبة البرلمان والذي انتهى العمل به منذ ما يقارب ثلاث سنوات اصبح امرا محتما معتبرين عملية التصويت برفع الايدي التي تجري حاليا تفسح المجال احيانا للتلاعب بنتيجة التصويت لصالح الصفقات السياسية التي تجري غالبا خلف ابواب مغلقة تنتهي اما بتمرير القانون او الاتفاق على عدم ارسال مسودات القوانين للبرلمان.

واشتكى عدد غير قليل من النواب من استمرار تعرضهم لضغوطات من قادة كتلهم ترغمهم على التصويت باتجاه الموقف الذي اتخذته الكتلة بغض النظر عن موقف النائب او رايه.

وقالت النائبة المستقلة صفية السهيل "من المؤسف القول ان البرلمان العراقي بهيئته الحالية لا يتخذ قرارات مصيرية. مثل هذه القرارات يتم تقرير مصيرها من قبل رؤساء الكتل قبل ارسالها للبرلمان للتصويت. وهي طريقة تسمح لرئيس الكتلة بابرام صفقات سياسية بين شركائه في العملية السياسية على حساب الديمقراطية."

واضافت "هذه الالية تسمح احيانا بالتلاعب بنتيجة التصويت وخاصة عندما يكون عدد الاصوات المؤيدة او الرافضة لقرار ما متقاربة... اضافة الى ان الكثير من النواب يخشون التصويت بعيدا عن رغبة كتلهم لان مثل هذا الموقف قد يصل الى حد تهديد حياتهم."

ويعتقد كثير من النواب ان المشهد السياسي لعمل البرلمان العراقي قد يتغير بشكل كبير اذا ماتم تطبيق نظام التصويت الالكتروني وخاصة في القرارات المصيرية.

وقال مسؤول برلماني طلب عدم ذكر اسمه "فنيا نظام التصويت الالكتروني في قاعة البرلمان جاهز للعمل لكن المشكلة في قادة الكتل. هم الذين يرفضون تفعيل هذا النظام."

وقال كثير من النواب ان عملية التصويت برفع الايدي تسمح لقادة الكتل بمراقبة نوابه وارغامهم على التصويت لصالح الموقف الذي اتخذته الكتلة بغض النظر عن موقف النائب وهو ما لا يعطي للنائب اي فرصة في اتخاذ موقف مغاير حتى وان لم يكن مقتنعا بموقف كتلته.

وقال نواب ان رئاسة البرلمان في احيان معينة تمرر القانون حتى وان لم يحصل على العدد الكافي من الاصوات وخاصة عندما يتفق قادة الكتل مسبقا على اقرار القانون.

وقال برلماني اشترط عدم ذكر اسمه لحساسية الموضوع "القانون يمر عندما يتفق قادة الكتل خلف ابواب مغلقة على تمريره والعكس صحيح وبغض النظر عن موقف باقي اعضاء الكتلة."

وكانت عملية التصويت التي تمت داخل قبة البرلمان في ديسمبر كانون الاول من العام الماضي لمنح الثقة للحكومة الحالية قد جرت بوقت قياسي حيث لم تعط رئاسة البرلمان الفرصة الكافية لاحتساب الاصوات انذاك في عمليات التصويت التي جرت لكل وزير بشكل منفصل.

واعيد تاهيل بناية قاعة البرلمان والتي تقع داخل المنطقة الخضراء الشديدة التحصين مرتين في السنوات الاربع الاخيرة وزودت قبل مايقارب الثلاث سنوات بنظام التصويت الالكتروني. ويقول نواب ان النظام لم يستخدم حتى الان باستثناء مرتين او ثلاث تم فيها وبنجاح اجراء تدريب للنواب على طريقة استخدامه.

وبحسب التصويت الالكتروني فسيكون بامكان النائب الضغط على احد الازرار المثبتة امام مقعده من دون الحاجة الى رفع يديه. وتظهر نتيجة التصويت على لوحة كبيرة مثبتة في مكان داخل القاعة يمكن مشاهدتها من غير ان يكون بالامكان معرفة تفاصيل التصويت بشكل دقيق وطبيعة الموقف الذي اتخذه كل نائب.

وقال نائب من التحالف الوطني "رفع الايدي سوف يظهر موقف كل عضو وهذا يعطي الفرصة لقادة الكتل من الطلب من نوابهم اذا تطلب الامر بتغيير مواقفهم وحسب الموقف الذي حددته الكتلة سلفا."

واضاف "رفع الايدي على خلاف موقف الكتلة الان هي عملية مرفوضة تماما وغير مسموح بها ابدا بالنسبة لقادة الكتل."

وقال نواب ان غالبية قادة الكتل والقوائم لا يثقون بنوابهم وخاصة عندما يتعلق الامر بمواقف سياسية مهمة قد يكون قرار تمديد بقاء القوات الامريكية في العراق او قرار التصويت على الوزراء الامنيين لوزارتي الداخلية والدفاع احد هذه القرارات.

وقال النائب كاظم الشمري "انا اقول لك معظم الكتل والنواب يؤيدون ابقاء قوات امريكية في العراق بعد نهاية هذا العام. لكنهم يقولون شيئا في الاجتماعات المغلقة وامام الاعلام يقولون شيئا اخر."

واضاف "النواب يخشون مؤيديهم ويخشون الراي العام اذا صوتوا برفع الايدي لصالح هذا القانون. هذه مشكلة كبير لهم."

ويتعين على العراق ان يحسم امره بشكل نهائي خلال فترة قصيرة فيما يتعلق ببقاء قوات امريكية في العراق نهاية العام الجاري. حيث تنتهي الاتفاقية الامنية الحالية بين البلدين في العام ٢٠٠٨ والتي بموجبها يتواجد حاليا مايقارب ستة واربعين الف جندي امريكي، بسحب كل القوات نهاية العام ٢٠١١.

واي اتفاقية جديدة ستكون بحاجة الى موافقة مجلس النواب.

ويقول النواب ان عملية التصويت برفع الايدي على اي اتفاقية وخاصة اذا تضمنت بقاء قوات امريكية ستكون امرا في غاية الصعوبة. ويعتقد نواب ان التصويت الالكتروني يوفر الكثير من الخصوصية ويجنبهم الكثير من المشاكل وخاصة في حالة التصويت بنعم لبقاء القوات.

ورغم ان عددا من النواب يعتقدون ان التصويت برفع الايدي يقوض الممارسة الديمقراطية في مجلس النواب الا ان رؤساء كتل يعتقدون غير ذلك وهم يرون ان مصلحة الكتلة اهم من راي النائب وموقفه.

واقر النائب بهاء الاعرجي رئيس الكتلة البرلمانية الصدرية بوجود مشكلة سياسية في حالة تطبيق نظام التصويت الالكتروني وقال "الكتلة يجب ان تعرف كيف يصوت اعضاؤها بخصوص نقطة معينة بالسلب ام بالايجاب لما تريده الكتلة."

ويسرد احد النواب كيف ان احد رؤساء الكتل وقف منتصبا في احدى المرات التي جرى فيها التصويت وهو يامر نواب كتلته بان يرفعوا ايديهم للتصويت رغما عنهم.

وقال "كان يامرهم ان يرفعوا ايديهم وكان يقول لهم وبصوت مسموع .. انت وانت وانت لماذا لا ترفعون ايديكم... يلا ارفعوها."

واضاف "تصور هذا يجري داخل القاعة وفي مجلس النواب... اي ديمقراطية هذه؟!"